الرقم التسلسلي المعياري الدولي: 2788-8037
المزيد عن رواق عربي وقواعد تقديم الأبحاث للنشر
https://rowaq.cihrs.org/submissions/?lang=en

دور المرأة المصرية في المؤسسة التشريعية

محمد السيد سعيد

الإشارة المرجعية لهذا المقال: سعيد، محمد السيد (1996). *دور المرأة المصرية في المؤسسة التشريعية*. رواق عربي، 1 (2)، 44-46.

إيضاح
هذا المقال يجوز استخدامه لأغراض البحث والتدريس والتعلم بشرط الإشارة المرجعية إليه. يبذل محررو رواق عربي أقصى جهدهم من أجل التأكد من دقة كل المعلومات الواردة في الدورية. غير أن المحررين وكذلك مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان لا يتحملون أي مسؤولية ولا يقدمون أي ضمانات من أي نوع فيما يخص دقة أو كمال أو مناسبة المحتوى المنشور لأي غرض. وأي آراء يعرضها محتوى هذا المقال هي آراء تخص كاتبيه، وليست بالضرورة آراء محرري رواق عربي أو مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

حقوق النشر
هذا المصنف منشور برخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف 4.0.

بينت الدراسات – بما فى ذلك دراسة الأستاذ عمرو هاشم المنشورة فى هذا العدد – رواق عربى – أن الأداء البرلمانى للمرأة المصرية يتسم بضعف الفاعلية حتى فيما يتعلق بالقضايا التى تهم المرأة، ومع أن كثيراً من المعوقات التى تعترض تطوير الأداء البرلمانى للمرأة هى من النوع الهيكلى – ثقافياً واجتماعياً وسياسياً – فإن هناك بعض الإجراءات والأساليب التى يمكن من خلالها وفى ظل نفس الهياكل القائمة ، تطوير وتحسين مستويات الأداء البرلمانى للمرأة وزيادة قدرة النساء على توظيف الأداة التشريعية لخدمة قضاياهن . وفيما يلى بعض من الأفكار التى نطرحها للمناقشة فى هذا الصدد .

دور المرأة المصرية
فى المؤسسة التشريعية

محمد السيد سعيد *

أفكار للمستقبل

١ – تحسن قليلاً دور المرأة فى البرلمان – فى خضم مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية ومع ذلك فإن هذا الدور لا يزال خاضعاً لأنواع ثلاثة من القيود :

أ – القيد الأول يتمثل فى حقيقة أن دور المرأة فى البرلمان لا يزال محدوداً . فعدد البرلمانيات صغير للغاية كما أن مساهمتهن فى أداء الوظائف البرلمانية جميعاً يعد ضئيلاً ، حتى فيما يتصل بوضع التشريعات ذات الصلة بمكانة وحقوق المرأة فى المجتمع .

ب – كما أن دور المرأة فى البرلمان يتذبذب بشدة من الناحية الزمنية ، وهو ما يرتبط بالتغيرات السريعة فى موازين القوة السياسية فيما يتعلق بالموقف من حقوق المرأة .

ويظهر ذلك من تبنى نظام مقعد خاص بالمرأة عام ١٩٧٩ ، وهو الذى منح المرأة حداً أدنى من التمثيل لا ينبغى أن يقل عنه ، ثم إلغاء هذا النظام فى عام ١٩٨٧ .

ج – إن نوعية تمثيل المرأة فى البرلمان لا يزال منخفضاً جداً . وهو ما يشهد عليه الانخفاض الشديد فى مساهمة البرلمانيات فى تقديم الأسئلة

* مستشار البحوث بمركز القاهرة

وطلبات الإحاطة والاستجوابات ، ومشاركتهن فى مناقشات مجلس الشعب حول كافة الموضوعات ، بما فى ذلك ذات الصلة بمكانة المرأة فى المجتمع .

وقد ساهمت عوامل عديدة فى الدفع نحو الانخفاض بنوعية تمثيل المرأة فى البرلمان . وأحد هذه العوامل هو تردد النساء الملتزمات بقضايا وحقوق المرأة والموهوبات فى العمل الاجتماعى والسياسى فى الاشتغال بالعمل السياسى المنظم من خلال الأحزاب وغيرها ، وترددهن فى خوض المعارك الانتخابية المكلفة مادياً ونفسياً .

٢ – وتشير النقطة الأخيرة إلى عدم كفاية التركيز على العامل الكمى فيما يتعلق بتمثيل النساء، أى التركيز على إعدادهن فى البرلمان دون الاهتمام بالعامل النوعى . ويدل على ذلك أن وجود عدد أكبر من النساء فى البرلمان بين عامى ١٩٧٩ ، ١٩٨٧ لم يؤد إلى تحسن أو بروز مساهمتهن فى العمل البرلمانى بجانبيه الرقابى والتشريعى .

وبينما لا يمكن التقليل من شأن الجانب الكمى ، أى أعداد البرلمانيات ، فإن على حركة المرأة أن تعطى اهتماماً مماثلاً بالجانب الكيفى لتمثيل المرأة فى البرلمان، أى الاهتمام بأن يصل إلى البرلمان أفضل النساء وأقدرهن على التعبير عن حقوق المرأة وأكثرهن موهبة فى العمل السياسى والبرلمانى عموماً .

ويتطلب الاهتمام بالجانب الكيفى لتمثيل المرأة فى البرلمان اجتهاداً وأفكاراً عملية ومبتكرة .

وتمثل التوصيات التالية بعض هذه الاجتهادات التى تحتاج لمناقشة أعمق وأوسع مما هو متاح فى الدراسة الحالية :

أ – إنشاء معهد للدراسات والتعليم البرلمانى . ويكون هذا المعهد مفتوحاً للرجال والنساء ممن لديهم الرغبة فى خوض المنافسة الانتخابية عل كافة المستويات : المحلية والمركزية ، ويساهم فى إنشاء هذا المعهد المنظمات النسائية جنباً إلى جنب مع منظمات المجتمع المدنى الأخرى على أساس إتاحة أكبر فرص ممكنة لتعلم فنون العمل السياسى والبرلمانى المنظم .

ب – تشجيع النساء اللاتى يتمتعن بمواهب وصفات القيادة والمعرفة الأكبر بالعملية السياسية على خوض الانتخابات بمستوياتها المختلفة ، وخاصة على المستوى المحلى فى البداية وذلك بهدف زيادة تدفق التمثيل النسائى مرتفع المستوى فى البرلمان فى مراحل تالية . إن التزام حركة المرأة بمساعدة النساء البارزات الراغبات فى خوض المنافسات الانتخابية ، بغض النظر عن انتماءاتهن الحزبية والسياسية هو أمر على درجة كبيرة من الأهمية لضمان رفع نوعية تمثيل النساء عموماً . وهذا الالتزام يساعد كثيراً على إنهاء تردد النساء الموهوبات فى خوض هذه المنافسات .

ج – التزام الأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية بتطوير آليات وبرامج لتدريب وزيادة دور النساء فى صنع القرار ، والعمل على زيادة فرصهن فى النجاح فى المعارك الانتخابية .

٣ – وبينما تمثل التقاليد أهم العوامل وراء محدودية وركود دور المرأة فى البرلمان وصنع القرار عموماً ، فإن نقص نمو حركة المرأة وكفاحيتها ووعيها هو عامل جوهرى . إن النوعية المنخفضة لأداء المرأة فى البرلمان حتى عندما كانت أعداد البرلمانيات كبيرة نسبياً خلال الفترة ٧٩ – ١٩٨٧ يفسر بضعف حركة المرأة عموماً .

ويمكن العمل على تحسين نوعية أداء المرأة فى البرلمان ، وفى الهياكل التمثيلية عموماً من خلال أفكار معينة ، ومنها ما يلى :

أ – تكثيف الاتصال بين منظمات المرأة من ناحية والبرلمانيات من ناحية أخرى. فهذه الاتصالات ذات فائدة كبيرة فى تعريف البرلمانيات بمواقف منظمات المرأة من التشريعات ومشروعات القوانين عامة، وتلك المؤثرة على المرأة خاصة . وينبغى لمنظمات المرأة أن تدرس تأثير كافة مشروعات القوانين على حقوق ومنزلة المرأة فى المجتمع، وأن تنبه البرلمانيات

إلى مثل هذا التأثير، حتى عندما لا يكون المشروع المطروح مخصصاً لقضايا ذات دلالات مباشرة أو يتناول قضايا المرأة الظاهرة .

(ب) بدء وتطوير تقنيات التعبئة والضغط داخل البرلمان Lobbying من جانب المنظمات النسائية ومنظمات حقوق الإنسان والمنظمات الأخرى المعنية بحقوق المرأة . ولم تبدأ هذه العملية المألوفة فى النظم الديمقراطية فى مصر بعد . وليس المقصود بتقنيات التعبئة والضغط الدفع لوضع تشريعات منصفة للمرأة فحسب ، ذلك أنها تخدم أيضاً أهدافاً مهمة منها موازنة نفوذ الجماعات الرجعية والمحافظة المعادية لحقوق المرأة وتعليم جمهرة النساء وتعليم وتدريب النشيطات فى حركة المرأة جنبا الى جنب مع اللجان المتخصصة الأخرى فى مجلس الشعب .

(د) خلق لجنه للشئون البرلمانية داخل منظمات المرأة والمنظمات الديمقراطية والتنمية والحقوقية المهتمة بحقوق المرأة .

٤- هناك مناظر مكتومة بين إتجاهين حول مسألة العمل النيابى للمرأة، الاتجاه الأول يدافع عن العمل من أسفل لأعلى أى العمل إنطلاقاً من القواعد الشعبية حتى تنضج حركة قوية للمرأة لها جذور عميقة فى المجتمع والثانى يرى أنه لابد من أن تركز حركة المرأة على العمل على المستوى السياسى بقصد خلق آليات مناسبة تصل إلى التأثير على حركة المجتمع فى قواعده الشعبية . ولاتعالج هذه الدراسة مزايا وعيوب كل إتجاه ولكن هناك عدد من المؤشرات ذات الدلالة على إمكانية الجمع بينهما .

(أ) الأهمية الكبيرة للضغط الشعبى المتولد من خلال عمل حركة المرأة على المستوى القاعدى على البرلمان ومن آليات الضغط السهلة نسبياً كتابة الخطابات للبرلمانيين بصدد قضايا ذات صلة بحقوق المرأة .

ويمكن أيضاً للجمعيات والمنظمات التى تعمل على مستوى قاعدى أن تطلب عقد لقاءات وندوات مع ممثلى الدوائر التى تعمل بها فى البرلمان ، وخاصة عندما يكون هناك مشروعات قوانين ذات صلة بحقوق المرأة .

(ب) من المهم للغاية أن تنشط منظمات المرأة أثناء الإنتخابات العامة وذلك لإبراز أهمية التزام المرشحين بحقوق المرأة وتعبئة الناخبات وتحسين فرص المرشحات فى الانتخابات النيابية على كل المستويات .

٥ - إن تدعيم عملية التحول الديمقراطى تخدم أفضل مصالح حركة المرأة على المدى الطويل ذلك أن تحرير الجمعيات المدنية والأهلية هو أمر جوهرى لفاعلية حركة المرأة على المستوى القاعدى كما أنه ليس هناك دلالة قوية من خلال البرلمان إذا لم يكن للبرلمان نفسه اختصاصات تشريعية ورقابية حقيقية بالتوازن مع السلطة التنفيذية (الحكومة) كما أن إنجاز التحول الديمقراطى يفتح أبواباً واسعة لصوت وقوة المرأة وتمكينها من نيل حقوقها.

وفى نفس الوقت ، فإن مساهمة حركة المرأة فى دفع وتسريع التحول الديموقراطى يمكن أن يتم من خلال آليات عديدة لفتح باب الحوار حول قضايا المرأة فى البرلمان والأفكار التالية هى مجرد نماذج لمثل هذه المساهمة .

(أ) يستطيع المجتمع المدنى والمنظمات النسائية إسماع صوتها مباشرة للبرلمان من خلال إرساء تقاليد "جلسات الاستماع" داخل البرلمان ، وهى تقاليد قائمة فى معظم التجارب الديمقراطية .

(ب) الضغط لإعمال آليات المحاسبة والمسئولية السياسية والقانونية فيما يتصل بقضايا وحقوق المرأة فعلى سبيل المثال يجب إعمال آليات برلمانية مثل السؤال وطلبات الإحاطة والاستجواب فيما يتصل بوفاء هيئات الدولة والهيئات العامة بأهداف معينة مثل الوصول إلى نسبة معينة من النساء فى مستويات صنع القرار، أو توجيه نسبة من الإنفاق العام لصالح تحقيق هدف المساواة بين المرأة والرجل ■